تقرير سنوي

حزيران ٢٠١١ – حزيران ٢٠١٢

Ministère des Télécoms
وزارة الاتصالات

فهرس

01. الشبكة الثابتة: الإنترنت والتخابر

02. الشبكة الخليوية: الإنترنت والتخابر

03. المالية العامّة، الاستثمارات والعائدات

04. تنشيط القطاع الخاص

05. شوائب في الإدارة

06. الورش القائمة

07. المشاريع المستقبلية الكبرى

08. رؤية للقطاع

عزيزي المواطن،
زملائي،

يقضي واجب كل موظّف في الإدارة العامّة، بما في ذلك الوزير، بالسهر على حسن سير المرافق العامّة. يزداد هذا الواجب أهميةً متى شكّل المرفق المعني عصباً نابضاً في الاقتصاد الوطني كما هي حال قطاع الاتصالات. وندرك جسامة المهمة متى أضفنا إلى ذلك ضرورة إصلاح وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة في شتى أشكالها.

لا بدّ من التذكير، في المقام الأول، أنّ الآفة الرئيسية التي تفتك بلبنان تتمثّل بمعدلات الهجرة المروّعة. يفيد أحد إحصاءات المديرية العامة للأمن العام أنّ أكثر من مليون شخص غادر البلاد بين العامين 1993 و2003. ويضاف إلى معدّلات البطالة الرسمية وتلك المقنّعة التي تطال شريحةً واسعة من السكان والتي تبلغ بصورة إجمالية نسبة 45%.

فالنموذج الاقتصادي السائد منذ تسعينات القرن الفائت يحبط الاستثمارات المنتجة ويعزّز النمط الريعي الذي ينتج فرص عمل محدودة أو عقيمة.

تكمن ميزة قطاع الاتصالات في أنّه يسمح بقلب هذا النموذج في مهلة قصيرة. فخلافاً لقطاعي الصناعات الثقيلة والزراعة، يسهل توفير الشروط الكفيلة بتحويل لبنان قطباً رقمياً إقليمياً، وهي لا تستدعي إعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني في العمق. فالبلاد تذخر بالموارد البشرية الكفوءة، وحقّقت شبكة نقل المعلومات، إلى جانب السعات الدولية، قفزةً توازي تطوّر عشر سنوات. ومن المتوقّع أن يستقرّا عند مستوى مُرض جدّاً خلال الأشهر القليلة المقبلة. أما القواعد التي تضمن حرّية المنافسة وتحول دون تشكيل الاحتكارات، فهي قيد الإعداد وتنوي الوزارةً عرض إطار قانوني وتنظيمي جديد في هذا الصدد على مجلس الوزراء بحلول نهاية فصل الصيف.

على رغم الصعوبات الكثيرة والتعطيلات الإدارية التي اعترضتنا بشكل يومي، أطاحت الإجراءات التي اتخذناها، أي الوزيران باسيل ونحاس وأنا شخصياً، ممارسات الحكومات السابقة التي دأبت في استغلال القطاع تارةً لمصلحة الاحتكارات الخاصّة وتارة أخرى لمصلحة خزينة الدولة.

بين العامين 2009 و2012، خصّصت وزارة الاتصالات، في عهد وزراء تكتّلنا، استثمارات مكثّفة لتحديث الشبكات الثابتة والخليوية (الألياف البصرية والجيل الثالث 3G) وأطلقت سلسلة من التدابير الآيلة إلى تفعيل القطاع وتحويل لبنان قطباً رقمياً إقليمياً.

بدأت هذه التدابير تؤتي نتائج ملموسة، إذ زادت سرعة الإنترنت بمعدّل 15 ضعفاً على الشبكة الثابتة و18 ضعفاً على الشبكة الخليوية. وسجّلت السعات الدولية ارتفاعاً بمعدّل 11 ضعفاً ويتوقّع أن تضمن الاستمرارية في المستقبل القريب مع شراء قدرة تساوي 800 جيغابيت في الثانية على كابل أليكساندروس. كما خُفّضت تعرفة خدمات الإنترنت المطبّقة على الشركات والأفراد بنسبة 80%، وارتفع عدد المشتركين في الانترنت السريع (DSL) بنسبة 20% مقابل 158% لخدمات الحزمة العريضة الخليوية (Mobile Broadband). وكلّها إجراءات من شأنها أن ترفع معدّل نمو الاقتصاد بأكثر من نقطتين وفق الدراسات الصادرة عن البنك الدولي.

وحدها جودة التخابر الصوتي عبر الشبكة الخليوية لا تزال متدنّية، بفعل ترهّل شبكة الجيل الثاني (2G) والنقص في الصيانة والاستثمار. لذا أطلقنا، بداية العام 2012، خطة عمل طموحة من شأنها الارتقاء بالشبكة إلى مصاف المعايير الدولية، بحلول نهاية هذه السنة حداً أقصى.

ما كانت كل هذه الإنجازات لتضحي واقعاً ملموساً، لولا الجهود الحثيثة التي بذلتها مجموعة عمل متألّقة لن يفوتني شكرها في هذه المناسبة، وتضم، إضافة إلى موظّفي ومديري الوزارة وأوجيرو وهيئة المالكين (OSB) والبريد وMIC1 وMIC2، فريق العمل المميّز الذي يؤازرني والذي يتألّف من 20 شخصاً عملوا جميعاً بتفانٍ وثبات لبلوغ الهدف المنشود: وضع لبنان في قلب الاقتصاد الرقمي العالمي.

ويبقى على الشباب اللبناني وعلى مصمّمي البرامج ومخترعي التطبيقات وأصحاب المشاريع الابتكارية، متى بلغت البنية التحتية المستوى المطلوب، تحويل هذه الطاقات حقيقة، وتالياً، عكس اتجاه الهجرة.

المستقبل في انتظارنا، دعونا لا نخذله...

نقولا صحناوي

.01 الشبكة الثابتة: الإنترنت والتخابر

في 23 آب 2011، أقرّ مجلس الوزراء مرسوماً ينصّ على خفض تعرفة خدمات الإنترنت والخطوط الدولية التأجيرية التي تستعملها الشركات بنسبة 80% على أن تستفيد المؤسسات التربوية من خفض إضافي بنسبة 20%. هذا المرسوم الذي دخل حيز التنفيذ في بداية شهر تشرين الأول، يعود الفضل في تحقيقه إلى زيادة السعات الدولية نتيجة وضع كابل IMEWE في الخدمة في شهر تموز 2011، من 3 إلى 23 ومن ثم إلى 33 جيغابيت في الثانية. لا يُستعمل منها راهناً سوى 13 جيغابيت في الثانية. يستفيد زبائن الوزارة منذ شهر أيار 2012 من تنزيل غير محدود في فترة الليل.

يستفيد زبائن الوزارة منذ شهر أيار 2012 من تنزيل غير محدود في فترة الليل

الإنترنت: الاستثمارات وخفض الأسعار

الشركات

خفض سعر خط الـ E1 الدولي (2 ميغابيت في الثانية) من 2 700 دولار إلى 420 دولاراً. وأصبحت الشركات التي تبعد أكثر من عشرين كيلومتراً عن بيروت تستفيد من خفض إضافي بنسبة 33% لخط الـ E1 المحلي، سعياً إلى تعزيز النمو المتوازن. كما خفّضت تعرفة الخط التأجيري الدولي من 15 000 دولار إلى 2 700 دولار، أي بنسبة 82%.

الأفراد

خفض سعر الخطوط المرتبطة بتقنية الـ DSL بمعدّل 80% مع ارتفاع في قدرة الاستخدام يتراوح بين ضعفين و5 أضعاف. ومنذ 5 أيار 2012، أصبح الاستهلاك بين منتصف الليل والسابعة صباحاً مجانياً وغير محدود.

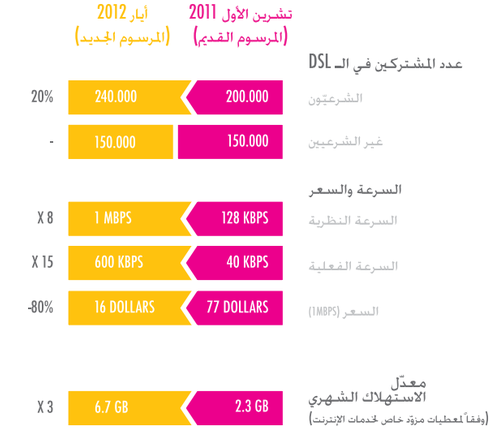

التخابر الصوتي:

ارتفاع عدد المستخدمين وتراجع الأسعار

لم ينفك عن الإرتفاع عدد مشتركي الهاتف الثابت الموصولين بالشبكة النحاسية، فبلغ 000 854 مشترك مع نهاية شهر نيسان 2012. وفي عهد الوزير باسيل، تراجعت كلفة شراء الخط الثابت بنسبة 73%، وخُفضت تعرفة التخابر بنسبة 40% بين التاسعة ليلاً والسابعة صباحاً.

إنترنت مجاني في الحدائق العامّة

ترمي هذه المبادرة، التي أطلقها الوزير نحاس واستكملها الوزير صحناوي، إلى تزويد كل الحدائق العامّة (وعددها محدود أصلاً) بخدمة واي فاي مجانية.

تم تزويد ثلاث حدائق عامّة بخدمة واي فاي مجانية ويجري راهناً مدّ خمس حدائق أخرى بهذه الخدمة

تم وصل ثلاث حدائق بالشبكة (السيوفي والصنائع في بيروت والمنشية في طرابلس)، من أصل 12 حديقة أدرجت في مذكرة التفاهم الموقّعة في العام 2011 بين وزارة الاتصالات وجمعية المصارف ومزوّد خدمات الإنترنت، سوديتيل. وتتولّى بموجبها الوزارة استحداث البنية التحتية المطلوبة، في حين تؤمّن سوديتيل الخدمة وتنهض جمعية المصارف بالكلفة التي قد تتوجّب في بعض الحدائق.

كما تمّ الإتفاق مع شركة سيسكو للحصول على تخفيضات بنسبة 85% على تجهيزات المواقع. ورغبةً منها في تعميم هذا المشروع في حدائق أخرى، تتفاوض وزارة الاتصالات راهناً مع جهات عدّة أبدت استعدادها لتوفير التمويل والخدمات الضرورية.

الحدائق المعنية بالمشروع

الحدائق التي تم تزويدها بخدمة الواي فاي:
- الصنائع – رينيه معوض في بيروت (22 000 متر مربّع)
- السيوفي في بيروت (20 000 متر مربّع)
- المنشية في طرابلس (10 000 متر مربّع)

الحدائق التي يجري حالياً تزويدها بخدمة الواي فاي:
- جزين (3 200 متر مربّع)
- القادري في زحلة (4 500 متر مربّع)
- الآباء اليسوعيين في بيروت (4 400 متر مربّع)
- مار نقولا في بيروت (2 200 متر مربّع)
- تلة الخياط– المفتي حسن خالد (5 000 متر مربّع)

الحدائق المزمع تزويدها بخدمة الواي فاي بانتظار التمويل:
- زوق مكايل (2 950 متر مربّع)
- بلونة (6 550 متر مربّع)
- برج حمود (1 623 متر مربّع)
- استراحة صيدا (20 000 متر مربّع)

الحدائق المدرجة في قائمة الانتظار:
- بعقلين (10 000 متر مربع من أصل 40 000 متر مربّع)
- حرش بيروت (30 000 متر مربّع علماً أنّ الحديقة تمتد على 330 000 متر مربّع)
- برج أبي حيدر (7 000 متر مربّع)
- فيع (20 000 متر مربّع)

02. الشبكة الخليوية: الإنترنت والتخابر

في العام 1994، منحت الدولة اللبنانية رخصتين خليويتين إلى مشغلَين من القطاع الخاصّ بموجب عقد BOT (بناء، تشغيل ونقل الملكية). في العام 2002، استعادتهما الدولة من خلال شركتَي MIC1 وMIC2، اللتين أصبحتا ملكاً لها، بموجب عقود ائتمانية وأناطت الإدارة بمشغّلين من القطاع الخاص. غير أنّ الاستثمارات بقيت بعهدة الدولة التي لجمتها مما أدّى إلى تدهور الشبكة تدريجاً.

في ظل هذا الواقع، أطلق الوزراء باسيل ونحاس وصحناوي سياسة استثمارات طموحة ومندفعة لتوسيع الشبكة ورفع قدرتها وتحديثها.

في كانون الثاني 2012، أعيد التفاوض مرةً جديدةً على عقود الإدارة وتم تجديدها. وفرض على المشغلين أجر من شقّين: شق ثابت، وشق متغيّر رهن بتنفيذ الأهداف الإثني عشر التي وضعتها الوزارة، وهي:

- تحسين النظام الخاصّ بمراكز خدمات الزبائن
- الإجازة لمزوّد واحد، على الأقل، لخدمات الإنترنت عبر الخليوي، بالعمل على الشبكة
- الترخيص للموزّعين بتشغيل الخطوط الخليوية الجديدة إلكترونياً
- تحسين جودة الخدمة
- خدمة التجوال الوطني (National Roaming)
- استبدال نظام WLL التقليدي بنظام خدمة الهاتف الخليوي الثابت الذي يتيح للمشترك النفاذ إلى الخطوط الثابتة من خلال الشبكة الخليوية في المناطق التي تحدّدها وزارة الاتصالات
- إنشاء قسم للابتكار
- استحداث منصات لتطبيقات الهاتف الخليوي
- تركيب أجهزة لمراقبة الشبكة عن بُعد
- تقديم 6 عروض تشمل التخابر الصوتي والانترنت
- التقيّد بالنفقات التشغيلية المحدّدة (Opex)
- إطلاق الهوية التجارية الجديدة لشركة Touch
- تركيب نظام ERP جديد لشركة Alfa

من MTC Touch إلى Touch

بدّل مشغّل الخليوي MTC Touch هويّته في أوائل شهر تموز 2012 وأصبح يُعرف بـ Touch. فعلامة MTC هي ملك للمشغّل الكويتي "زين" المسؤول عن إدارة شبكة MIC2، في حين أنّ Touch ملك للدولة اللبنانية. وهذا يعني أنّه في حال لم تجدّد الدولة اللبنانية عقد "زين"، يتعيّن على وزارة الاتصالات تغيير العلامة على وجه السرعة لكي تبقى بمنأى عن المطالبات بالعطل والضرر.

تداركاً لهذه المشكلة، أدرج الوزير صحناوي، في معرض تجديد عقد الإدارة مع "زين"، تغيير هوية MIC2 ضمن أهداف المشغّل.

ترافقت عملية تغيير الهوية مع حملة إعلانية بعنوان "في عالمي الجديد" من إعداد وكالة JWT التي فازت باستدراج العروض، حيث أتيح للمستخدمين الإعراب عن رغباتهم في عالم جديد بواسطة أفلام فيديو تُعرض على الإنترنت. اختارت JWT بعض هذه الأفلام لإطلاق حملة الملصقات، إضافةً إلى الحملة الإذاعية والتلفزيونية.

وزارة الاتصالات
حزيران 2011 - حزيران 2012

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاتصالات

سرعة الإنترنت

زيادة سرعة الإنترنت عبر الخليوي 18 مرة
معدل السرعة الفعلية للمشترك من 70 Kbps (EDGE) إلى 1.2 Mbps (3G)

زيادة سرعة الإنترنت الثابت (DSL) 15 مرة
معدل السرعة الفعلية للمشترك من 40 Kbps إلى 600 Mbps

زيادة سعة الكوابل البحرية 11 مرة
السعة الإجمالية للبنان من 3 Gbps إلى 33 Gbps (مستعمل 13 Gbps، متوافر 20 Gbps)

التعرفة للأفراد

خفض أسعار الإنترنت الثابت 80%
تعرفة ال DSL من $77 إلى $16 (1 Mbps). خفض إضافي 20% للمؤسسات التربوية

خفض أسعار الإنترنت عبر الخليوي ضمن برنامج U-Chat 72%
تعرفة Alfa للشباب بدءاً من $9، وتتضمن: 30 دقيقة مكالمات محلية، و200 رسالة SMS، و50MB،
ومكالمات غير محدودة مع رقم واحد Alfa في نهاية الأسبوع (weekend). Touch تعلن قريباً البرنامج الخاص بها للشباب

خفض أسعار الإنترنت عبر الخليوي 40%
خفض تعرفة مكالمات Touch المحلية للخطوط مسبقة الدفع والخطوط الثابتة، 40% يومياً بعد الساعة 10 ليلاً وطوال أيام الآحاد
خفض تعرفة مكالمات Alfa للخطوط مسبقة الدفع، 20% بين 10 ليلاً و 12 منتصف الليل، و 40% بين 12 منتصف الليل و 8 صباحاً

خفض أسعار ال BlackBerry للـ MB الواحد 88%
تعرفة العرض الأساسي من $40 إلى $24 وزيادة حجم الاستهلاك من 100MB إلى 500MB، عروض جديدة للشباب ابتداء" من $8

التعرفة للشركات

خفض أسعار ال E1 الدولي للشركات 84%
تعرفة ال E1 (2 Mbps) من $2,700 إلى $420

خفض أسعار الخطوط التأجيرية الدولية 82%
تعرفة الخطوط التأجيرية الدولية من $15,000 إلى $2,700

إنترنت مجاني

إنترنت مجاني ليلاً وفي الحدائق العامة
من 12 منتصف الليل لغاية 7 صباحاً
3 حدائق منجزة: السيوفي، الصنائع، طرابلس
8 حدائق قيد التنفيذ: جزين، زحلة، مار نقولا، اليسوعية، تلة الخياط، صيدا، حرج بيروت، برج أبي حيدر

.02 الشبكة الخليوية: الإنترنت والتخابر

الإنترنت: اعتماد تقنية 3G+ في تشرين الأول 2011

أطلق الوزير صحناوي خدمات الهاتف الخليوي من الجيل الثالث 3G في شهر تشرين الأول 2011. وفي تموز 2012، تكوّنت شبكة Touch من 612 5 هوائيّاً و15 محطّة نقّالة وشبكة Alfa من 505 4 هوائيّات و 15 محطّة نقّالة. وجُهّزتا بتكنولوجيا HSPA+ التي تسمح ببلوغ سرعات اتصال بالإنترنت حتى 42 جيغابيت في الثانية من المتوقّع أن تصل إلى 84 جيغابيت في الثانية بفضل التطورات التكنولوجية الأخيرة، ممّا يقرّبهما من الجيل الرابع 4G حيث تبدأ السرعات النظرية عند 100 جيغابيت في الثانية. مع الإشارة إلى أنّ الشبكة الجديدة مهيّأة لاستقبال خدمات الجيل الرابع. إذ بمجرّد اتّخاذ القرار بهذا التحوّل، يكفي تغيير اللوحات الراديويّة في محطّات الإرسال.

	حزيران 2011	أيار 2012	
عدد المشتركين في الإنترنت عبر الخليوي	280.000	722.000	158 %
متوسّط السرعة الفعلية	70 KBPS	1.2 MBPS	X 18
الحد الشهري الأقصى للتحميل وفق السعر الأدنى	50 MB	100 MB	X 2
السعر الأدنى	10 DOLLARS	10 DOLLARS	

تشرين الأول 2011: إطلاق الجيل الثالث 3G

ارتفع عدد المستخدمين بنسبة 158% في 11 شهراً

وأبدى اللبنانيون حماساً عارماً تجاه خدمات الجيل الثالث حيث ارتفع عدد المستخدمين بنسبة 158% في 11 شهراً ليفوق الـ 722 000 مشترك في شهر أيار 2012.

إرسال نتائج الامتحانات الرسمية عبر الرسائل القصيرة (SMS)

في أوائل شهر آب 2012، أتاحت وزارة الاتصالات، بالتعاون مع وزارة التربية ومشغّل الخليوي Alfa، لطلاب الشهادة المتوسّطة والبكالوريا اللبنانية وعددهم 000 19، الحصول على نتائج الامتحانات عبر الرسائل القصيرة لقاء الكلفة العادية للرسالة القصيرة من دون رسم إضافي. توفّرت هذه الخدمة لحاملي خطوط Alfa وTouch على حد سواء. جاءت هذه المبادرة، التي تشكّل مثالاً ساطعاً على التعاون الناجح بين الوزارات، بعد التأخير في تصحيح الامتحانات نتيجة إضراب الأساتذة للمطالبة بزيادة في أجورهم.

اعتماد الرقاقات "من الجهاز إلى الجهاز" "machine to machine"

في أوائل العام 2012، أدخلت الوزارة رقاقات الجيل الثالث "من الجهاز إلى الجهاز" التي تسمح للأجهزة بالتواصل في ما بينها من دون تدخل بشري، عبر استعمال شبكة الخليوي من الجيل الثالث. تكثر تطبيقات هذا النوع من الرقاقات في القطاع الخاص، مثل إمكان تتبّع مجموعة من الشاحنات أو من السيارات، استحداث نظام لطلب النجدة في حال تعطّل المصعد، نقل استهلاك عدادات الكهرباء أو الغاز... كان هذا النظام قائماً بموجب تقنية GPRS لكنّه كان مرتفع الكلفة. مع حلول الجيل الثالث، خفّضت الوزارة الأسعار لإعطاء الزخم الضروري لهذا النوع من الخدمات.

عروض الـ Blackberry

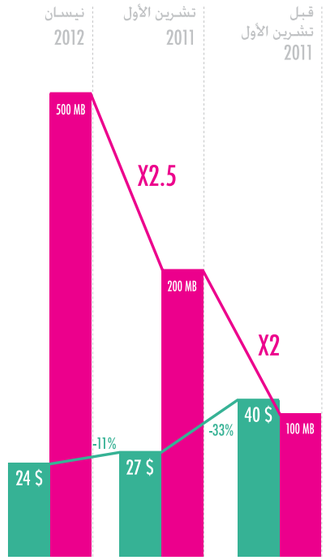

02. الشبكة الخليوية: الإنترنت والتخابر

التخابر الصوتي:
ارتفاع هائل في معدّلات اختراق الهاتف الخليوي

أدّى التحسّن الذي طرأ على شبكات الهاتف الخليوي وخفض الأسعار، في آذار 2009 خلال عهد الوزير جبران باسيل، إلى ارتفاع هائل في عدد مشتركي الهاتف الخليوي الذي طالما استقرّ عند سقف المليون شخص تقريباً. اليوم، يمتلك نحو 3.6 مليون لبناني – أي 85.4% من السكان* – هاتفاً خليوياً شغالاً، فيتخطّى لبنان بذلك المتوسط الخاصّ بالبلدان النامية البالغ 78.8%.

* النسبة بالإعتماد على المقيمين، لبنانيّين وغير لبنانيّين، والمقدَّر عددهم بـ 4.2 مليون نسمة.

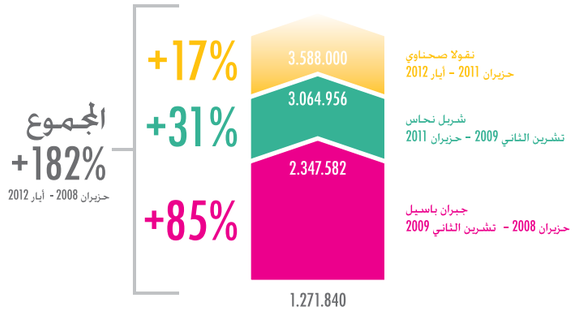

إنخفاض متوسّط العائدات لكل مشترك، أي الإستهلاك الشهري، من $71 (قبل آذار 2009) إلى $38 (في 2012)

يبرز بعض المشاكل على مستوى جودة الخدمة. فعدد المكالمات غير المنجزة مرتفع جداً وغالباً ما يضطّر المشتركون إلى تكرار المحاولة. يتوقّع حلّ هذه المشاكل قبل حلول نهاية هذه السنة عبر اعتماد مخطّط لجودة الخدمة يشمل من بين أمور أخرى التركيب التدريجي لـ 1 200 هوائي إضافي، ورفع القدرات في النفاذ وفي قلب الشبكة وإطلاق خطّة تحسين مستمرّ واستحداث مركز لمراقبة عمليّات الشبكة وجودة الخدمة في الوقت الحقيقي على كلّ الشبكة، إضافةً إلى إجراءات كثيرة أخرى.

عدّلت إجراءات قياس معايير الجودة في معرض التعديل الأخير الذي أدخل على العقود. في السابق، كانت كل شركة من الشركتين تقيس بنفسها جودة الاتصالات على شبكتها. أما اليوم فتختار وزارة الاتصالات بنفسها شركة مستقلّة متخصّصة تقيس معايير الجودة بصورة شهرية.

يمتلك 85.4% من اللبنانيين هاتفاً خليوياً في الخدمة

يدفع اللبنانيون ضريبة غير مباشرة بنسبة 65% على اتصالاتهم الخليوية

الارتفاع المفرط في تعرفة الدقيقة

تُعَدّ تعرفة دقيقة التخابر عبر شبكة الخليوي من بين الأكثر ارتفاعاً في العالم. ومردّ ذلك بشكل أساسي إلى البنية الاحتكارية للسوق – احتكار خاصّ في زمن عقدي الـ BOT واحتكار عام في الوقت الراهن – وإلى دين باهظ ناجٍ من الاقتصاد الريعي ومن إعادة توزيع أموال الدولة على أساس المحسوبية. قدّر البنك الدولي الضريبة غير المباشرة التي يدفعها اللبنانيون بنسبة 65%، ما يضعها في أعلى قائمة المعدلات العالمية للضريبة على الاتصالات الخليوية.

اعترض الوزير باسيل على هذه الضريبة غير المباشرة التي فُرضت على اللبنانيين، وخفّض الأسعار بنسبة 40% قبل أن يخفّضها الوزير نحاس بدوره بنسبة 35% (منتجات "ستارت"، "سمارت"، "سوبر"، "وفّر") والوزير صحناوي بنسبة 72% (منتج "يو تشات" – إضافةً إلى خفض سعر المكالمة لغاية 40% أيام الآحاد وفي فترة الليل).

جهد مستمرّ لضمان دمقرطة الخدمة

- اقتراح خفض سعر وحدة الفوترة من 60 ثانية إلى 45 ومن ثم إلى 30 ثانية.
- اعتماد منتجات معدّة للشباب لدى شركة Alfa في شهر أيار، بكلفة 9 دولارات للتخابر الصوتي والرسائل القصيرة والانترنت، مما يمثّل انخفاضاً بنسبة 72% في قيمة الوحدة. جذبت هذه الخدمة 136 000 مستخدم في ثلاثة أشهر.
- اعتماد تعرفة مخفّضة لدى شركة Touch بنسبة 40% على كل المكالمات بين العاشرة ليلاً والثامنة صباحاً وأيام الآحاد للبطاقات المسبقة الدفع وتلك اللاحقة الدفع (الثابتة). واعتماد تعرفة مخفّضة لدى شركة Alfa للبطاقات المسبقة الدفع حصراً بنسبة 20% على المكالمات بين العاشرة ليلاً والثانية عشرة منتصف الليل، وبنسبة 40% على المكالمات المجراة بين الثانية عشرة منتصف الليل والثامنة صباحاً.
- اعتماد نظام التجوال الوطني.
- إعادة هيكلة شبكة توزيع بطاقات MIC1 وMIC2 عبر إرساء معايير شفافة وقابلة للقياس بغية اختيار الموزّعين: عدد السيارات، الموظّفون، نقاط البيع...

03. المالية العامّة، الاستثمارات والعائدات

في حزيران 2011، أعلنت الأمم المتّحدة أنّ النفاذ إلى الإنترنت هو حقّ أساسي من حقوق الإنسان. وأدركت الدول الصناعية، موازاة ذلك، أنّ المنطق التجاري وحده لا يكفي لتأمين هذه الخدمة إلى جميع المواطنين نظراً إلى غياب العائد على الاستثمار في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو إلى الافتقار إلى القدرة الشرائية. بالتالي، نشهد منذ بداية الألفية توجّهاً عالمياً للعودة إلى الاستثمارات العامة في شبكات الاتصالات. ولمست البلدان التي اعتمدت هذه المقاربة المنافع غير المباشرة الناجّة من عملية دمقرطة الاتصال والتواصل من حيث النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل. يعتبر البنك الدولي أنّ ارتفاع معدّل الاختراق بنسبة 10% على الحزمة العريضة الثابتة يؤدّي إلى نمو إضافي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.38%، في حين يؤدّي ارتفاع معدل الاختراق بنسبة 10% على الحزمة العريضة الخليوية إلى نمو إضافي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1%. وأظهرت دراسة أجراها الاتحاد الأوروبي أنّ 25% من الوظائف الجديدة التي استُحدثت في فرنسا، في الأعوام الخمسة الأخيرة، كانت في الاقتصاد الرقمي.

في لبنان، يشكّل قطاع الاتصالات، الذي يدرّ عائدات صافية تفوق الـ 1.4 مليار دولار في السنة، المورد الثاني في خزينة الدولة بعد الضريبة على القيمة المضافة. تشهد هذه العائدات تضخّماً مصطنعاً بفعل الممارسات غير التنافسية الصادرة عن اللاعب الرئيسي في القطاع، أي الدولة صاحبة الاحتكار المزدوج للهاتف الثابت والخليوي. للتخفيف من عبء هذه العائدات غير المباشرة، اتّخذ الوزراء باسيل ونحاس وصحناوي سلسلة من التدابير، منها على سبيل المثال: خفض الوزير باسيل كلفة الاتصالات الخليوية بنسبة 40% وكلفة الاتصالات الثابتة بنسبة 57% وخفض الوزير صحناوي كلفة الاشتراك في خدمة الانترنت الثابت بنسبة 80% واستحداث منتجات تستهدف الفئات ذات القدرة الشرائية المتدنّية مثل الشباب، مما خفّض كلفة الخدمات الخليوية بنسبة 72%.
تقدّم الوزير صحناوي، أخيراً، باقتراح إلى مجلس الوزراء يقضي بخفض وحدة الفوترة من 60 ثانية إلى 45 ومن ثم إلى 30 ثانية في السنة 2013، الأمر الذي سيسمح بخفض قيمة الفاتورة الإجمالية بنسبة 25%.
من المتوقّع أن تسجّل هذه الضريبة غير المباشرة تراجعاً حاداً متى اعتمد مجلس الوزراء الاستراتيجيا التي اقترحتها وزارة الاتصالات. فمن شأن تقسيم القطاع إلى طبقات أفقية أن يفضي إلى منافسة عادلة بين اللاعبين المختلفين عند الطبقات المختلفة، مما سيؤدّي لا محالة إلى فاعلية اقتصادية كبرى وإلى خفض في الأسعار.

يشكّل قطاع الاتصالات المورد الثاني في خزينة الدولة بعد الضريبة على القيمة المضافة

سياسة استثمارات طموحة ومندفعة

السعات الدولية للبنان

وظّف الوزراء باسيل ونحاس وصحناوي استثمارات لرفع السعات الدولية والمحلية بهدف تحسين القدرة على الاتصال والتوصيل. كانت السعة الدولية للبنان 2 جيغابايت في الثانية عندما تسلّم الوزير باسيل مقاليد الوزارة. وفي عهده استثمرت الدولة 51 مليون دولار في كونسورسيوم IMEWE (الهند، الشرق الأوسط، أوروبا الغربية) لبناء كابل يصل الهند بأوروبا مروراً بلبنان، مع إمكان تأمين قدرة تساوي 120 جيغابيت في الثانية على المدى البعيد.
وظّف الوزيران نحاس وصحناوي الاستثمارات الضرورية لتحديث هذا الكابل الذي سيوفّر قدرةً تصل إلى 200 جيغابيت في الثانية على المدى البعيد. وتفاوض الوزارة لشراء قدرة تصل إلى 800 جيغابيت في الثانية حسب الحاجة، من خلال الكابل القبرصي أليكساندروس لتأمين استمرار الحركة الدولية انطلاقاً من لبنان.

السعات الدولية للبنان

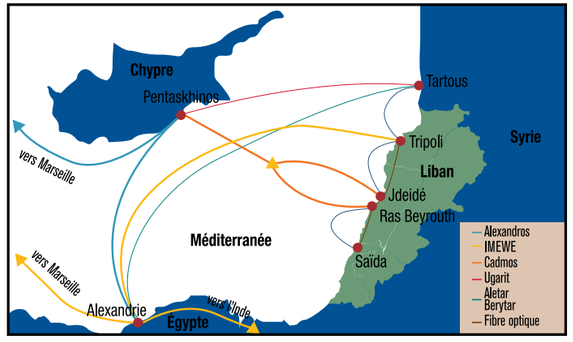

في الموازاة، باشر لبنان مفاوضات مع قبرص لبناء كابل جديد باسم "أوروبا" ليحلّ محلّ كابل قدموس الذي شارف على نهاية خدمته. لن تتجاوز مساهمة لبنان في بناء هذا الكابل الـ 10 ملايين دولار، إضافةً إلى كلفة التجهيزات.

انقطاع الإنترنت في لبنان ثلاثة أيام

في أوائل تموز 2012، حُرم اللبنانيون من الإنترنت ثلاثة أيام، بسبب انقطاع كابل IMEWE (الهند، الشرق الأوسط، أوروبا الغربية) الذي يصل لبنان ببقية العالم. أرخى هذا الانقطاع، الذي حصل قبالة سواحل الإسكندرية على عمق 800 متر في مياه البحر، بظلاله على البلاد لأنّ كابل IMEWE يؤمّن 20 من أصل 23 جيغابيت في الثانية وهي القدرة الدولية المتوافرة للبنان مقابل 3 جيغابيت في الثانية لكابل قدموس.
وسبق الوزير صحناوي، تحوطاً لأي مشكلة مماثلة، ان استحصل في 28 آذار 2012 على قرار من مجلس الوزراء بالتفاوض مع قبرص وتأمين مسار مواز من خلال كابل أليكساندروس. فقامت فرق الوزارة بزيارات عدة إلى قبرص وتوصّلت إلى صيغة مؤاتية للبنان تقضي بتملّك هذا الأخير دائرة في الكابل القبرصي. في أواخر حزيران، كانت المفاوضات قد أحرزت تقدّماً ملموساً وبات إبرام الاتفاق رهن وضع اللمسات الأخيرة على العقود والحصول على موافقة ديوان المحاسبة ومجلس الوزراء. انتقل الوزير صحناوي وفريقه، بصورة طارئة، إلى قبرص بغية

التفاوض على اتفاق يسمح بإعادة خدمة الإنترنت. نظراً الى وطأة الأزمة، وافقت قبرص على مدّ لبنان مجاناً بـ 6 إلى 7 جيغابيت في الثانية مقتطعة من الفائض الذي تحتفظ به تحسّباً للأعطال. وبفضل العمل الشاق والجدير بالثّناء الذي قامت به مجموعة من المهندسين في هيئة أوجيرو بالتنسيق الكامل مع وزارة الإتصالات، أُعيدت خدمة الإنترنت في أقلّ من 48 ساعة. بعد أيام قليلة، تم التفاوض على اتفاق آخر بعيداً من ضغط العطل، وحصلت وزارة الاتصالات مجاناً على سبيل التجربة، على 10 جيغابيت في الثانية على كابل أليكساندروس لثلاثة أشهر. في الموازاة، فعّلت وزارة الاتصالات عرضاً بالتوصيل في مرسيليا من المشغّل الهندي Tata Communications مع تجربة مجانية لشهرين يجيز نفاذاً إلى الشبكة الدولية. تم تصليح كابل IMEWE في أواخر شهر تموز.

03. المالية العامّة، الاستثمارات والعائدات

الاتصال والتوصيل المحلّي في لبنان

عجزت شبكة الاتصالات الثابتة السابقة عن الاستجابة للطّلب المحلّي المتنامي على حركة البيانات، بعدما أصبحت شبكة الألياف السابقة بائدة علماً أنّها لم تكن تغطّي سوى 40% من الأراضي اللبنانية. باشر الوزير نحاس في عهده بناء شبكة ألياف بصرية تغطّي 4 700 كيلومتر بكلفة 46 مليون دولار يُتوقّع إتمامها مع نهاية هذه السنة.

أما بالنسبة إلى استخدام الإنترنت عبر الخليوي، فطالما كان محدوداً جداً، وبالكاد كانت سرعات الاتصال بالشبكة تسمح بقراءة الرسائل عبر البريد الإلكتروني. وظّف الوزير نحاس، ومن بعده الوزير صحناوي، الاستثمارات الضرورية لنشر شبكتين من الجيل الثالث تغطّيان كامل الأراضي اللبنانية. مع نهاية السنة 2012، سيكون قد وُضع في الخدمة حوالى 400 11 هوائي و30 محطة جوالة مما سيؤمّن تغطية لـ 93% من الأراضي، علماً أنّ الـ 7% الباقية لن تكون مغطّاة لأنها ليست مأهولة.

في العام 2011،
درّ قطاع الاتصالات عائدات صافية للدولة بقيمة 1.4 مليار دولار

تؤتي أحياناً مراسي القوارب، كما المعدّات العائدة إلى زوارق الصيد، إلى قطع كابلات الألياف البصرية البحرية. في الصورة، الوزير صحناوي على متن سفينة Raymondcruze خلال عملية إصلاح كابل Beritar في كانون الأول 2011.

ارتفاع ملحوظ في العائدات

ارتفعت العائدات السنوية لقطاع الاتصالات من 921 مليون دولار في العام 2007 إلى ملياري دولار في العام 2011 بفضل ارتفاع معدّل اختراق الهاتف الخليوي وخدمات الإنترنت الثابت والخليوي.

كما أتاح المزاد على الأرقام الخليوية الحصول على عائدات إضافية للدولة اللبنانية: 5 ملايين دولار تقريباً في العام 2009، و1.8 مليون دولار في العام 2011.

وفي إجراء رمزي يرمي إلى تقليص النفقات، حدّد الوزير صحناوي سقفاً لا يتجاوز الـ 300 دولار بالنسبة إلى الفاتورة الشهرية لموظّفي كل الإدارات العامّة.

قصّة مال البلديات: فيلم تشويق

اقتطع الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الاتصالات بين العامين 1994 و2009 ضريبة بنسبة 10% على الاتصالات الخليوية، نظراً إلى الفراغ القانوني الذي اكتنف طريقة توزيع الأموال على البلديات. كان هؤلاء الوزراء يحوّلون المبالغ المقتطعة إلى وزارة المال. لكن القانون ينصّ على أنّ هذه الأموال هي ملك للبلديات وأنّه يتعين على وزارة الاتصالات تحويلها مباشرةً إلى الحسابات الخاصة لكل بلدية لدى مصرف لبنان. لم تكن هذه الأموال تحوَّل الى مصلحة وزارة المال فحسب، إنّما لم تعترف هذه الأخيرة بدَينها تجاه البلديات وتسجيله في حساباتها.

في العام 2009، أرسل الوزير باسيل كتباً عدة إلى الوزير شطح مطالباً إياه بالاعتراف بالدين، إنما من دون جدوى. ولم يقرّ وزير المال بتوجّب هذه الأموال إلا في أواخر العام 2009، أي عشية مغادرته الوزارة، وذلك من خلال مراسلة وجّهها إلى وزير الاتصالات.

ستتمكّن البلديات، على سبيل المثال، من استخدام الأموال في إعادة تأهيل الجبال التي شوّهتها الكسارات.

بإزاء رفض الوزيرة الحسن تسجيل هذا الدين في حسابات الوزارة، قرّر الوزير نحاس في العام 2010 أن يعيد تكوين المبالغ المتراكمة بغية تحويلها في مرحلة لاحقة إلى البلديات، عبر الاحتفاظ بفوائض القطاع التي تعود الى وزارة الاتصالات.

في العام 2012، أرسل الوزير صحناوي مشروعاً لتعديل القانون وتوضيحه إلى مجلس الوزراء واقترح اعتماد آلية لتخصيص الأموال وإنشاء مؤسّسة التنمية البلدية. ينصّ الاقتراح على توزيع مبلغ الـ 1.2 مليار دولار المتراكم، إضافةً إلى مبلغ الـ 140 مليون دولار الذي يمثّل التدفقات المالية السنوية، على البلديات بنسبة 50% مباشرةً من خلال آلية التخصيص الجديدة وبنسبة 50% بواسطة مؤسّسة التنمية البلدية.

ستُعنى مؤسّسة التنمية البلدية باستلام ودرس المشاريع التنموية التي تقترحها بلدية واحدة أو بلديات عدة، مثل إعادة التشجير والطاقة المتجدّدة ومعالجة النفايات والمياه الآسنة والنقل المشترك. ستُحفظ حصّة كل بلدية من الأموال التي تديرها المؤسّسة لمصلحة البلدية المعنية ولا يجوز أن تستعملها سوى هذه الأخيرة.

سيتعيّن على مؤسّسة التنمية البلدية الإسهام في مشاريع التنمية مثل إعادة التشجير والطاقة المتجدّدة ومعالجة النفايات والنقل المشترك...

.04 تنشيط القطاع الخاص

أبدى القطاع الخاصّ اللبناني قدرةً لا مثيل لها على الصمود إزاء الأزمات الكثيرة التي هزّت لبنان منذ الاستقلال. وهو يشكّل ثروة أساسية لا بد من صونها. ترمي الإجراءات الآيلة إلى توسيع الشبكات وتحديثها وضمان شبكة اتصال جيدة، إلى إنعاش القطاع الخاصّ وإعادة لبنان إلى مكانته مركزاً إقليمياً يصدّر الأفراد والشركات الخدمات من أراضيه إلى مختلف أصقاع العالم. إضافةً إلى تطوير الشبكات والتوصيل، اتُّخذت إجراءات كثيرة لتفعيل القطاع الخاصّ.

تبسيط إجراءات استيراد الاجهزة

تستدعي عملية استيراد الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحصول على رخصتين: رخصة استيراد خاصّة للأجهزة التكنولوجية، وترخيص مسبق كلّما رغب تاجر في استيراد البضائع. لم يطرأ أي تعديل على الإجراءات الخاصّة بالرخصة الأولى. في المقابل، تمّ، منذ شهر آذار 2012، تقليص مدة الإجراءات الخاصّة بالترخيص المسبق من 21 يوماً إلى ثلاثة أيام، ابتداءً من عملية الاستيراد الثانية للمنتج نفسه.

تراخيص لمزوّدي خدمات الإنترنت

وُضعت إجراءات شفافة وواضحة في أوائل العام 2012 لتحديد الشركات المؤهّلة لتزويد خدمات الإنترنت. قدّمت 15 جهة جديدة طلبات وحصلت على موافقة الوزارة.

نفاذ مزوّدي خدمات الإنترنت ومزوّدي الخدمات الرقمية إلى المقسمات الهاتفية

يسجّل القطاع الخاصّ وجوده في 70 مقسماً هاتفياً، مقارنةً مع 35 مقسماً قبل عام، مما يسمح له بتغطية 80% من السكان. وثمة مشروع لمنح القطاع الخاص نفاذاً إلى 100 مقسم إضافي من أصل المقاسم الثلاثمئة الموجودة في الأراضي اللبنانية. يشكّل هذا التدبير موضوع معركة إدارية بدأت في عهد الوزير باسيل واستمرّت في عهد الوزير نحاس، ومردّها الممارسات التعسّفية لأعضاء في الإدارة.

يسجّل القطاع الخاص وجوده في 70 مقسماً هاتفياً، مقارنةً مع 35 مقسماً قبل عام، مما يسمح له بتغطية 80% من السكان

أحد الأهداف المحدّدة لـ MIC1 وMIC2، تحسين مراكز خدمات الزبائن بغية إرضاء أكبر عدد ممكن من المشتركين.

إعادة إطلاق مراكز خدمات الزبائن

في العام 2009 وخلال ولاية الوزير باسيل، تمّ تعديل التنظيمات لتمكين مراكز خدمات الزبائن من معالجة حركة التخابر عند المستوى المحلّي والدولي على حد سواء. غير أنّ توزيع خطوط الـ E1 الضرورية لتطوير هذه المراكز اعترضته عقبات إدارية متعمّدة. واليوم، يقتصر عدد المراكز العاملة على خمسة مراكز توظّف حوالى 500 شخص.

لضمان بقاء شركات القطاع الخاصّ وازدهارها، تم تعديل العقود مع مراكز تلقّي خدمات الزبائن في عهد الوزير صحناوي فأجيز لها، من بين أمور أخرى، إجراء حركة التخابر الصادرة والواردة المحلية والدولية.

كما جُيز العقود للمراكز، في حال لم توفّر لها الوزارة خطوط الـ E1 المطلوبة ضمن مهلة معيّنة، الاستحصال على الخطوط أو الحزم الترددية من القطاع الخاصّ. تم توقيع عقود مع خمسة مراكز جديدة وتتوقّع الوزارة أن يتجاوز هذا العدد العشرين مركزاً مع نهاية العام 2013. كما تمّ التنسيق والتوافق مع المؤسسة العامّة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) لدفع عجلة الاستثمارات في هذا القطاع من طريق الإعفاءات الضريبية. والجدير أنّ قطاع مراكز خدمات الزبائن في الفليبين يوظّف 650 000 شخص، ويسهم في إجمالي الناتج المحلي بـ 11 مليار دولار.

04. تنشيط القطاع الخاص

خفض سعر الخطوط التأجيرية الدولية

ينصّ المرسوم الصادر في تشرين الأول 2011 على خفض أسعار الخطوط التأجيرية الدولية من 15 000 دولار إلى 2 700 دولار في الشهر، أي بنسبة 82%. حرصاً على دعم اللامركزية، تستفيد الشركات التي تبعد عن المقسم مسافة تتجاوز العشرين كيلومتراً من حسم إضافي بنسبة 33%.

خفض سعر الجملة لخطوط الإنترنت الدولية

خفض سعر خطوط الـ E1 – أي سرعة 2 ميغابيت في الثانية – الممنوحة إلى مزوّدي خدمات الإنترنت وإلى مزوّدي الخدمات الرقمية، من 2 700 دولار إلى 420 دولار في الشهر.

تشجيع المؤسّسات التربوية

تستفيد المؤسّسات التربوية منذ شهر تشرين الأول 2011 من حسم بنسبة 20% على تعرفة الاشتراك في خدمة الـ DSL الممنوحة إلى الجمهور.

إجراءات خاصّة لـ 350 من المستخدمين الكبار

تلحظ المرحلة الأولى من مشروع الألياف البصرية إيصال الخدمة إلى 350 مستخدماً من المستخدمين الكبار. أصبح مرسوم إرساء المشروع جاهزاً وسيتم قريباً عرضه على مجلس الوزراء. المستخدمون المعنيّون متنوّعون: فإضافةً إلى الوزارات والمؤسّسات العامّة وMIC1 وMIC2، لا بدّ من شمل المصارف والمؤسّسات المالية، والمستشفيات الكبرى، والفنادق، ومزوّدي خدمات الانترنت، ووسائل الإعلام، ومكاتب الهندسة المصدّرة للخدمات وغيرها من المؤسّسات التي تسجّل نسبة استخدام عالية.

فضلاً عن المستخدمين الكبار الآخرين، سيتم وصل الجامعات بشبكة الألياف البصرية في بداية سنة 2013.

ليبان بوست، مشغّل القطاع البريدي في لبنان

مع انتهاء الحرب، وضعت الحكومة اللبنانية برنامجاً مكثّفاً لإعادة الإعمار بغية إعادة ترميم مؤسّسات الدولة وتحديثها. كجزء من هذا البرنامج، ونظراً إلى أهمّية القطاع البريدي ودوره الحيوي في النمو الإقتصادي، تم تعيين مشغّل بريدي من القطاع الخاص، وكانت تلك بداية عمل ليبان بوست. تأسّست شركة ليبان بوست في تشرين الأول من العام 1998، وأُعطيَت مهمّة إعادة تأهيل وتشغيل القطاع البريدي في لبنان. شرعت ليبان بوست في اعتماد برنامج تأهيل واسع، وركّزت عملها على ثلاثة مسارات: إعادة بناء البنية التحتيّة البريديّة، تنويع أنشطة الشركة (الخدمات المالية والحكومية، والتجارة الإلكترونية، والبيع بالتجزئة...) وإنشاء علامة تجارية رائدة. بين حزيران 2011 وتموز 2012، وبهدف تقديم خدمة أفضل لزبائنها، اعتمدت ليبان بوست المبادرات الآتية:

الخدمات والمنتجات، أقرب وأسهل

- تم افتتاح سبعة أكشاك (Kiosks) جديدة في: ABC الأشرفية والضبيّة، أسواق بيروت، مصرف لبنان، سبينيس – الحازمية، Le Charcutier – الدكوانة وجبيل. وسيُصار إلى افتتاح فرعين إضافيّين في Le Charcutier جعيتا وLe Mall سن الفيل. تُضاف هذه القائمة إلى الأكشاك الموجودة راهناً في مطار رفيق الحريري الدولي، CITYMALL، بيروت مول، TSC الجناح، سبينيس – الضبيّة والجناح وصيدا وطرابلس.
- للعاملين أو لذوي التنقّل المحدود، تنتقل خدمات ليبان بوست إلى عنوان سكن أو عمل الزبون عبر خدمة المنازل Home Service.
- إنشاء خط سريع في مكاتب البريد الرئيسية لتسريع إنجاز الخدمات البسيطة كدفع الفواتير أو شراء الطوابع.
- تطبيق نظام جديد لإدارة صفوف الانتظار في مكاتب البريد الرئيسية من أجل تخفيض وقت الانتظار.
- إنشاء صفحات في مواقع التواصل الإجتماعي للتفاعل الفوري مع طلبات الزبائن واستفساراتهم. ومُنحت ليبان بوست جائزة الصفحة الأكثر تفاعلاً في الشرق الأوسط على موقع فيسبوك (فئة الخدمات).

خدمات تسهّل الحياة اليوميّة

- خدمة تسديد فواتير Alfa التي تُضاف إلى خدمات تسديد فواتير Touch ووزارة الإتصالات.
- خدمات MoneyGram لتحويل الأموال إلكترونياً.
- خدمة التحويل المباشر للبريد من صندوق البريد إلى عنوان الزبون.
- خدمة الإبلاغ عبر رسالة SMS عند ورود بريد جديد إلى صندوق البريد.
- خدمة Car Alert يتم بموجبها إرسال رسالة SMS عند استحقاق موعد دفع الميكانيك، وعند ورود مخالفات سير أو وقوف غير مدفوع، وعند وجوب تجديد التأمين على السيارة.
- خدمة التسوّق عبر الانترنت من الولايات المتّحدة EasyShop.
- بطاقة الولاء لليبان بوست التي تسمح بتعريف الزبون وعنوانه وتقديم خدمات المساعد الخاص.

الطوابع

في هذه الفترة، وُضعت في التداول عشرة طوابع بريديّة، في حين يتم تحضير أخرى، كطابع تذكاري لمناسبة زيارة البابا بنديكتوس السادس عشر إلى لبنان، مئويّة الكاتب والشاعر سعيد عقل، وتكريم الصحافي والسياسي الراحل غسّان تويني...
كما صدرت مغلّفات ومجموعات تذكارية خاصّة، ونُظّمت نشاطات عدّة بالتعاون مع المدارس لتعريف الجيل الشاب على ثقافة المراسلات والطوابع البريدية.

نوعيّة الخدمة

- وضع نظام جديد يختصّ بمراقبة نوعية الخدمات.
- تطبيق نظام إدارة الشكاوى مرتكز على منصّة إدارة العلاقات مع الزبائن (CRM).
- إنشاء خطّة طوارئ لضمان استمرارية العمليات والأنشطة الرئيسية في الأوقات الحرجة.
- إبرام إتفاقية شراكة مع البريد الإيطالي لتطوير الخدمات المالية.
- إعادة هندسة آليّات العمل من أجل تطوير وتحسين مستوى الخدمات.
- إعتماد تقنيّة GPS (النظام العالمي لتحديد المواقع) للتعرّف على نقاط التسليم.
- اعتماد خط ساخن لخدمة الزبائن، 1577.
- الحصول على شهادة ISO 9001 للإدارة والعمليات، تتويجاً للجهود التي بذلتها ليبان بوست في حسن جودة الإدارة.

كما تم تحديث هويّة العلامة التجارية لليبان بوست لتتماشى مع وعد الشركة لزبائنها في أن تكون شريكاً موثوقاً يسهّل الحياة اليومية.

.05 شوائب في الإدارة

يشكّل النقص الحادّ في عدد الموظّفين وفي الكفاءات خطراً محدقاً بلبنان

تُخضِع القوانين المرعية التوظيف الإداري إلى اختبار مسبق وإلى موافقة مجلس الوزراء، لكن هذه الاجراءات تتطلّب وقتاً طويلاً، تعاني كل الوزارات شحّاً في مواردها البشرية.

يزداد هذا الوضع تأزّماً في وزارة الاتصالات مع شغور 85% من المناصب بسبب القراءة الضيقة التي أجراها مجلس الخدمة المدنية، المسؤول عن التوظيف، للقانون رقم 431، على سبيل المثال، تعد دائرة الحسابات الدولية موظفاً واحداً عوضاً من سبعة عشر موظفاً وهو العدد الملحوظ أصلاً لها.

على صعيد آخر، يمنع المرسوم رقم 10183 للعام 1997 الاستعانة بمتعاقدين للقيام بالمهام الموكولة عادةً إلى الموظفين.

أدّى ذلك إلى وضع مأسوي يزيد تعقيد مهمة المرفق العام. ولكن، لاح بصيص أمل في الأفق مع الترخيص لوزارة الاتصالات، في كانون الأول 2011 بصورة استثنائية وللمرّة الأولى، بتوظيف 10 مهندسين لمؤازرة المديرية العامة للإنشاء والتجهيز.

85% من المناصب شاغرة في وزارة الاتصالات

الدولة تستعيد حقوقها

الفواتير واللافتات

صادق مجلس الوزراء في العام 1975 على اقتراح وزارة الاتصالات القاضي بتكليف هيئة أوجيرو بإدارة قسم الفواتير لدى الوزارة. كما أجازت الوزارة إلى أوجيرو باستعمال مكاتبها من دون مقابل.

على إثر تفتّت حكم القانون، أزالت هيئة أوجيرو، ببساطة شديدة، كل الإشارات إلى وزارة الاتصالات في الفواتير التي ترسلها إلى المشتركين مستبدلةً إسم الوزارة بإسم أوجيرو. كما وضعت عند مداخل المباني العائدة إلى وزارة الاتصالات وعند أبوابها لافتات بإسم Ogero Telecom.

عقب الإجراءات القانونية والدعاوى التي رفعها الوزيران نحاس وصحناوي، أصبحت الفواتير تحمل من جديد اسم وزارة الاتصالات، ابتداءً من نيسان 2012. كما صدرت تعليمات بشأن تغيير اللافتات.

الشبكة الثالثة واستعادة الطابق الثاني في العدلية

في العام 2007، وهبت الحكومة الصينية إلى الدولة اللبنانية تجهيزات للهاتف الخليوي من الجيل الثالث تحسباً لتركيب شبكة ثالثة تعود إلى شركة ليبان تيليكوم المزمع تأسيسها بموجب القانون رقم 431 للعام 2002. استلمت هيئة أوجيرو هذه التجهيزات لحساب الوزارة وتم تركيبها في الطابق الثاني من مبنى الوزارة في العدلية، وخضعت لعدد من الاختبارات.

في 26 ايار 2011، حاول الوزير نحاس دخول المبنى لاستعادة التجهيزات الصينية وإعطائها إلى شبكتي الهاتف الخليوي الأخرتين اللتين كانتا تتزوّدان بتقنية الجيل الثالث. إلاّ أنّ قوى الأمن الداخلي اعترضت طريقه بقوة السلاح خلافاً للتعليمات الصادرة عن وزير الداخلية زياد بارود الذي آل به الأمر إلى الاستقالة من منصبه احتجاجاً على ما جرى.

بعد أشهر قليلة، في 23 أيلول 2011، دخل الوزير صحناوي المبنى وغيّر الأقفال واستعاد ممتلكات الوزارة، طابقاً وتجهيزات. أنهت لجنة التحقيق التي عيّنتها وزارة الاتصالات تقريرها في 12 كانون الأول 2011 وسلّطت الضوء على الوقائع الآتية: استعمال الشبكة الثالثة من خلال أرقام هاتفية غير مسجّلة، تعطّل أحد الأجهزة الرئيسية التي تتيح النفاذ إلى ذاكرة الشبكة، رفض المديرية العامة للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات التعاون مع التحقيق وتوفير المعلومات الضرورية، إضافة إلى محو كل البيانات الخاصّة بالشبكة التي يعود تاريخها إلى ما بعد حزيران 2010. سلّم الوزير صحناوي التقرير الذي تضمّن نتائج التحقيق إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب والنائب العام التمييزي.

الوزير صحناوي يدخل الطابق الثاني في مبنى وزارة الإتصالات في العدلية.

05. شوائب في الإدارة

الداتا الكاملة ALL DATA: بعد الجلبة الإعلامية، الأرقام والوقائع

في 14 كانون الثاني 2012، دُعِيَ وزيرا الداخلية والاتصالات إلى اجتماع للجنة الاتصالات النيابية في حضور نواب يمثّلون كل الأطياف السياسية. أصرّ النواب في الاجتماع على ضرورة إخضاع عملية إعطاء الداتا للرقابة في انتظار تفعيل غرفة التحكم والمراقبة. وطالبوا بعدم إعطاء الداتا بصورة منهجية على كامل الأراضي اللبنانية وعن جميع اللبنانيين، صوناً للحرّيات الفردية. فتعهّد وزيرا الداخلية والاتصالات بالامتناع عن طلب وإعطاء الـ All Data وتصويب الطلبات إلى مناطق أو أفراد.

بين 15 و28 كانون الثاني، تعرّضت شخصيات أمنية وسياسية عدة للتهديد. فقرّر الوزيران، بالتشاور، عرض المسألة على مجلس الوزراء.

في 1 شباط 2012، قرّر مجلس الوزراء أنّه لا يجوز لوزير الاتصالات إعطاء الـ All Data إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة القضائية المنصوص عليها في القانون رقم 140 والمؤلّفة من القضاة اللبنانيين الثلاثة الأرفع، أي الرئيس الأول لمحكمة التمييز ورئيس مجلس شورى الدولة ورئيس ديوان المحاسبة.

علماً أنّ الوزير استجاب لـ 1 763 طلباً مصوّباً او هادفاً بين شباط وحزيران 2012.

في 6 حزيران 2012، أرسلت الهيئة القضائية بعد اجتماعها بممثّلي الهيئات الأمنية، سياسةً شاملة إلى وزارة الاتصالات قرّرت بموجبها إعطاء الـ All Data بصورة رجعية عن جميع المشتركين وعددهم 3.6 مليون مشترك على كامل الأراضي اللبنانية، بما في ذلك حركة الاتصالات والرسائل القصيرة، وتحديد المكان والرقم التسلسلي لأجهزة الهاتف الخليوي (ما يُعرف بالهوية الدولية للأجهزة الخليوية أو IMEI) على أن يتم استثناء رقم التعريف العالمي للمشترك في اتصالات الهاتف المحمول (IMSI) أو الرمز السرّي للبطاقات الهاتفية وهو ضروري لاعتراض مضمون المكالمات الهاتفية والرسائل. نصّت السياسة الشاملة على إمكان طلب الـ IMSI في ما يتعلّق بمنطقة أو بأرقام محدّدة. نفّذت وزارة الاتصالات التعليمات الجديدة للهيئة فور استلامها.

عقد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في تموز 2012، على حدة وبصورة مشتركة، اجتماعات عدة تقرّر في إثرها أن تمنح الهيئة القضائية موافقتها إلى وزارة الاتصالات لكي تفصح عن الـ IMSI العائدة لجميع اللبنانيين بصورة رجعية على 5 أشهر، وبصورة يومية لغاية 12 أيلول وإنّما على شكل طلبَين منفصلَين يغطّي كل طلب 50% من الأراضي اللبنانية. نفّذت وزارة الاتصالات التعليمات الجديدة للهيئة فور استلامها.

على رغم ذلك، تتعرّض وزارة الاتصالات، منذ الأول من شباط 2012، إلى هجوم منهجي من نواب المعارضة وشخصيات فيها. وإن كان يتعذّر عليها إعطاء الـ All Data إلا بخرق الدستور والقانون وقرار مجلس الوزراء. وهذا الأمر إن دلّ على شيء فعلى عدم اكتراث البعض بالحقيقة والقانون.

وزارة الاتصالات
حزيران 2011 - حزيران 2012

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاتصالات

المشتركون في الحزمة العريضة عبر الخليوي

زيادة عدد المشتركين **158%** في 11 شهراً

نسبة اختراق الإنترنت عبر الخليوي في لبنان من 6.7% إلى 17.2% في 11 شهراً. 13.3% عربياً و7% عالمياً
(عدد المشتركين من 280,000 إلى 722,000)

المشتركون في الحزمة العريضة عبر الثابت

زيادة عدد المشتركين **20%** في 11 شهراً

نسبة اختراق الإنترنت الثابت (عدد المساكن) من 20% إلى 24% في 11 شهراً
(عدد مشتركي ال DSL من 200,000 إلى 240,000)

التأثير في نمو الناتج المحلي

زيادة **10%** في اختراق الإنترنت عبر الخليوي
تؤدّي إلى زيادة **1%** في نمو الناتج المحلي

وفقاً للبنك الدولي

زيادة **10%** في اختراق الإنترنت الثابت
تؤدّي إلى زيادة **1.38%** في نمو الناتج المحلي

وفقاً للبنك الدولي

التأثير في خلق فرص العمل

25% من الوظائف الجديدة في أوروبا نتجت من الاقتصاد الرقمي في الأعوام ال 5 الفائتة

وفقاً للبنك الدولي

مشاريع منجزة: نظام جديد لل Contact Centers، تقصير مهلة استيراد المعدات، تراخيص الفئات لمقدمي خدمات الإنترنت، إطلاق الجيل الثالث 3G، إعادة إطلاق المزاد على الأرقام المميّزة، مرسوم تعديل تعرفة ال DSL، منح القطاع الخاص حرية الوصول إلى المراكز الهاتفية (IDSL)، تحديد 12 هدفاً في عقود إدارة الخليوي، تخفيض أسعار ال M2M، مرسوم خدمة ال DSL المجانية ليلاً، خفض تعرفة ال BlackBerry، خفض أسعار البيع بالجملة، العروض الخليوية للشباب، زيادة السعات عبر كابل IMEWE، خفض تعرفة الخطوط للشركات، إنترنت مجاني في الحدائق العامة.

مشاريع قيد التنفيذ: المرحلة الأولى من شبكة الألياف الضوئية، DWDM، الكابلان البحريان يوروبا والكسندروس من طريق قبرص، الفيبرة إلى المنزل، الفيبرة للمشتركين ذات الإستخدام العالي، المدينة الرقمية، IPLC و Active Cabinet، MPLS، IN، VDSL، إعادة تنظيم الترددات، حق المرور، حق الاستخدام، Hacathons ومراكز الإمتياز مع البنك الدولي، التخابر الصوتي عبر الإنترنت، Triple Play، إعادة النظر بالوحدة الحسابية من دقيقة واحدة إلى 45 ثانية من ثم الى 30 ثانية، لوحة إلكترونية للشباب، تعزيز السلامة على الإنترنت، إعادة تنظيم هيئة المالكين، خطة توزيع جديدة لبطاقات Telecarte - Kalam، الإنتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي (TNT)، مناقصة لتركيب 7000 علبة هاتفية جديدة، توزيع أموال البلديات المتراكمة وإنشاء مؤسسة للتنمية البلدية، Mobile Virtual ISP's، التجوال الوطني، أقسام للبحث والتطوير، الخليوي الثابت، تقوية الشبكة وتوسيع التغطية، تغيير العلامة التجارية لTouch، تشغيل الخطوط إلكترونياً، منصات لتطبيقات الهاتف الخليوي، إطلاق المرحلة التجريبية لخدمات الجيل الرابع 4G/LTE، شبكات الجيل الجديد NGN.

.06 الورش القائمة

الإنترنت الثابت

1- سيتم تركيب تجهيزات من نوع MPLS لتوفير المزيد من الخدمات على شبكة الألياف البصرية التي تمتدّ على 4 700 كيلومتر والتي هي طور التركيب. أُطلق استدراج العروض في تموز ويُتوقّع أن يبدأ تركيب هذه التجهيزات بحلول نهاية السنة 2012.

2- بعد الانتهاء من المرحلة الأولى لنشر الألياف البصرية، هناك مشروعان قيد الدرس. على المدى القصير – 18 شهراً – ثمة مشروع لتركيب بضعة آلاف علب توزيع Active Cabinets التي من شأنها أن تقرّب الفيبرة من المراكز السكنية على أن يُستعمل النحاس الموجود راهناً للميل الأخير. سيسمح هذا الحل إلى القسم الأكبر من المشتركين ببلوغ سرعات اتصال بالإنترنت تزيد عن 4 ميغابيت في الثانية في منازلهم.
بعد ذلك، سيسمح نشر تكنولوجيا VDSL و VDSL2، التي تشكّل نسخة جديدة لتقنية DSL، إلى المشتركين الذين تفصلهم مسافة 1200 متر حداً أقصى عن المقسم الهاتفي أو الـ Active Cabinet الأقرب، بالحصول على سرعات اتصال تفوق 24 ميغابيت في الثانية، وقد تصل إلى 100 ميغابيت في الثانية مع تكنولوجيا VDSL2. أمّا مشروع إيصال الفيبرة إلى المنزل (FTTH- Fiber to the Home) فسيسمح إلى معظم اللبنانيين بالنفاذ في غضون ثلاث إلى أربع سنوات إلى رزمة جديدة من الخدمات تشمل الـ Triple Play (اتصال بالانترنت، خط ثابت وتلفزيون عبر الإنترنت).

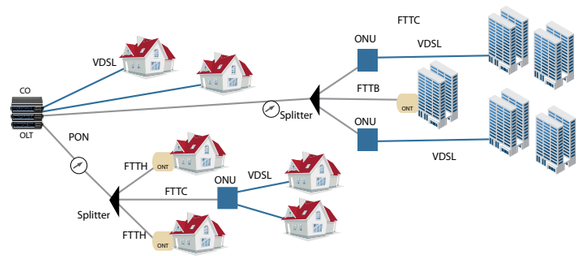

يتم حالياً نشر 4 700 كيلومتر من الألياف البصرية

الوزير صحناوي يهمّ بملاقاة عامل في هيئة أوجيرو داخل مجرى يؤدّي إلى الكابلات تحت الأرض. ولاحظ الوزير أنّ ظروف العمل غير صحّية وغير آمنة. فكلّف طبيباً لإعداد تقرير وتقديم التوصيات اللازمة. غير أنّ هذه الأخيرة لم تلقَ صدى.

التخابر الصوتي الثابت

1- لم تعد بطاقات "كلام" و"تيليكارت"، التي تتيح إجراء المخابرات من أكشاك الهواتف العامّة، متوافرة في السوق منذ أكثر من سنة نظراً إلى رفض إدارة هيئة أوجيرو تنفيذ تعليمات الوزير والإجراء الذي فرضه ديوان المحاسبة.

في محاولة لإيجاد حل لهذا الوضع، قرّر مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير صحناوي، الاستعانة بموزّعين من القطاع الخاص. فتم التفاوض مع أربعة موزّعين على بيع البطاقات، علماً أنّه لا يزال على ديوان المحاسبة الموافقة على مشروع العقد. تُقدّر الخسارة في العائد السنوي الناتج من أكشاك الهواتف العامّة، وعددها نحو 4 000، بـ 50 مليون دولار.

2- تعدّ الوزارة استدراج عروض من أجل تركيب 7 600 علبة توزيع للخطوط الثابتة، تمّ تخصيص 600 خط منها. تقدّر كلفة التركيب بـ 46 مليون دولار.

3- تفتقر 25 000 وحدة سكنية تقريباً إلى النفاذ إلى خطوط الهاتف الثابت العادية، فتلجأ إلى الهواتف اللاسلكية التي تم تركيبها بين العامين 1998 و2000 والتي لا تسمح بالحصول على اشتراك في خدمة الإنترنت. ابتكر فريق وزارة الاتصالات حلاً يقضي بربط الهاتف الثابت بالشبكة الخليوية من أجل درء هذه المشاكل. وهذا الحل لا يزال في انتظار موافقة مجلس الوزراء.

4- يتم راهناً النظر في مشروع يرمي إلى تحديث الشبكة الثابتة من أجل الانتقال إلى شبكة ذكية أو ما يُعرف بالـ NGN (شبكة الجيل الجديد) تحوّل كل الاتصالات إلى نمط بروتوكول الإنترنت وتسرّع نقل البيانات وتوسّع نطاق الخدمات المقدّمة. تتراوح التقديرات الأولى للكلفة بين 20 و25 مليون دولار. سيسمح تحديث الشبكة على سبيل المثال بنقل الأرقام بين الشبكة الثابتة والشبكة الخليوية.

أكشاك الهواتف العامّة خارج الخدمة منذ نيسان 2011، أي منذ رفض إدارة هيئة أوجيرو طبع بطاقات "كلام" و"تيليكارت". وقُدّر حجم الخسائر التي مُنيت بها خزينة الدولة بـ 90 مليار ليرة لبنانية سنوياً.

الشبكة الخليوية

1- فتح المنافسة في سوق الإنترنت عبر الخليوي: في أوائل شهر حزيران 2012، اعتُمد تدبير يسمح إلى فئة جديدة من مزوّدي خدمات الإنترنت، تتمثّل في مزوّدي خدمات الإنترنت عبر الخليوي، بممارسة نشاطها. سيتيح هذا الإجراء إلى هؤلاء المزوّدين الافتراضيين استعمال الشبكة الخليوية، الأمر الذي سيدخل المنافسة في سوق لا تزال تعاني من الاحتكار ويعزّز التنوّع في العرض.

2- نشر تكنولوجيا LTE/4G: تجهيز 90 موقعاً بتكنولوجيا LTE/4G التي تتيح سرعات اتصال بالإنترنت تتجاوز الـ 100 ميغابيت في الثانية، وسيتم نشرها قريباً في بعض المناطق التجريبية في لبنان، بما في ذلك المدينة الرقمية.

.06 الورش القائمة

3- منصّة التطبيقات الخليوية: في سياق تجديد عقود الإدارة، حدّدت الوزارة هدفاً لمشغّلي قطاع الخليوي يقضي في مهلة ستة أشهر بإطلاق منصّتين للتطبيقات الخليوية اللبنانية المضمون بنسبة 80% من أجل تشجيع التطبيقات المصنوعة في لبنان، إضافة إلى المبتكرين الشباب والشركات الناشئة (startups).

4- دعم الوزارة المبادرات الجامعية: رعت وزارة الاتصالات مسابقة التطبيقات الخليوية في جامعة البلمند حيث عرض 62 طالباً من 15 جامعة 29 مشروعاً، قُبل منها 19 مشروعاً. جرى اختيار الفائزين وتبيّن أنّهم يتمتّعون بطاقة حقيقية للعمل على المستوى الدولي. بلغت قيمة الجائزة الأولى 000 20 دولار مقابل 000 10 دولار للجائزة الثانية. سيتم احتضان مشاريع الفريقَين الفائزَين لمدة ستة أشهر لدى صندوق Berytech.

5- استحداث قسم للبحث والتطوير: تستثمر الدول الصناعية، بشكل مكثّف، في البحث والتطوير. على سبيل المثال، يشكّل البحث والتطوير 2% من إجمالي الناتج المحلي في دول الاتحاد الأوروبي، في حين أنّ هذه النسبة تناهز الصفر في لبنان. ألزمت وزارة الاتصالات مشغّلي قطاع الخليوي إنشاء أقسام للبحث والتطوير تُعنى بالابتكار التكنولوجي.

6- إعادة تنظيم هيئة المالكين (OSB): يُعاد راهناً إعادة تنظيم هيئة المالكين وهي الجهة المكلّفة بممارسة الرقابة على مشغّلَي قطاع الخليوي، بحيث يتم الأخذ بالواقع الجديد في السوق (الجيل الثالث، خدمات مشتركين...)، من شأن عملية إعادة التنظيم هذه أن تحسّن جودة الخدمة والمنافسة والطاقات الابتكارية للمشغّلين. كما اتُّخذ القرار في آذار 2012 بمنح جميع الأعضاء في هيئة المالكين تأميناً طبيّاً وعلى الحياة.

تنظيم الموجات

1- إعادة توزيع الطيف وحقّ الاستعمال: تستعمل معظم الشركات الترددات من دون دفع رسم استعمال أو لقاء رسم مقطوع بغض النظر عن الحزمة أو نوع الترددات. كما تفرط بعض الشركات، لاسيّما مزوّدو الخدمات الرقمية، في استعمال الحزمة الترّددية. تالياً، برزت الحاجة إلى إعادة تنظيم كامل الطيف لإفساح المجال أمام التكنولوجيا الجديدة مثل تكنولوجيا الـ LTE. تشمل عملية إعادة التخصيص والتوزيع كل الفاعلين، أي مزوّدي الخدمات الرقمية، قنوات التلفزيون، شركتَي Alfa وTouch، الإذاعات... أصبح المشروع جاهزاً من الناحية الفنّية، إلا أنّ النقاشات لا تزال جارية مع الفاعلين المختلفين بشأن تنفيذه.

2- التلفزيون الرقمي الأرضي (TNT): التزم لبنان توقيعه على اتفاقية جنيف في العام 2006 بالانتقال إلى البثّ التلفزيوني الرقمي الأرضي بحلول السنة 2015. في نيسان 2012، شكّل مجلس الوزراء لجنة تشرف على عملية الانتقال. عُرض المشروع على شركات البثّ التلفزيوني الخاصّة التي أبدت موافقة مبدئية، إنّما ربطت مشاركتها في المشروع بتنظيم سوق الكابل الذي لا يزال غير قانوني في معظمه. أعدّت الهيئة المنظّمة للاتصالات مشروعاً، على أن يُرفع الى مجلس الوزراء للمصادقة. ينوي وزير الاتصالات نشر الشبكات الجديدة بحلول نهاية السنة 2014 ومن المتوقّع إطلاق مشروع نموذجي أول مع مواقع بثّ القناة الرسمية، تلفزيون لبنان، في بداية السنة 2013. لكن، لا بد من عرض المشروع برمّته على مجلس الوزراء والحصول على موافقته.

الوزير صحناوي في زيارة محطّة جوة البلّوط في 27 شباط 2012.

لوحات إلكترونية بمتناول الشباب

لوحات إلكترونية للتلاميذ والطلاب: ترغب وزارة الاتصالات في دمقرطة النفاذ إلى المحتوى التربوي والترفيهي وتأمين ولوج أوسع إلى تكنولوجيا المعلومات في صفوف الشباب. لهذا السبب، كلّفت الوزارة MIC1 وMIC2 بإطلاق استدراج عروض لمرحلة اختبارية تشمل 000 15 لوحة إلكترونية مجهّزة بتقنية 3G وبالواي فاي مع تصفّح آمن، بفضل دعم مصرف لبنان وجمعية المصارف ومشغّلَي قطاع الخليوي. سيتضمّن العرض فوائد ميسّرة مع تقسيط القرض على 24 شهراً وخفض رسم الاشتراك في الـ 3G. تم اقتراح ثلاثة مستويات للتعرفة باختلاف الشرائح العمرية: 6 إلى 10 سنوات؛ 11 إلى 14 سنة و15 إلى 18 سنة. ستوزّع المجموعة الأولى من اللوحات ابتداءً من تشرين الثاني 2012 بالاستناد إلى قاعدة "من يأتي أولاً يُخدم أولاً" وقُدّرت طاقة السوق بـ 000 500 لوحة. يتعيّن على الشركات التي ستتجاوب مع استدراج العروض التزام الاستثمار في لبنان ودعم تطوير المحتوى المحلي. اللوحات الالكترونية في المدارس: مشروع وزارة الاتصالات أكثر طموحاً، إنّما يستغرق تنفيذه مدّة أطول. وهو يرمي إلى

استبدال الكتب باللوحات الالكترونية على المدى البعيد. وقلب مناهج التعليم رأساً على عقب للافادة من التكنولوجيا الجديدة. لمزيد من التآزر، حرصت وزارة الاتصالات على العمل والتعاون بصورة وثيقة مع وزارة التربية من أجل تنفيذ مشروعها. وستوفّر المرحلة الأولى من المشروع إلى وزارة التربية اللوحات الـ 000 15 الضرورية لتنفيذ المرحلة التجريبية.

الأمن على الإنترنت

يتم راهناً النظر في مشروع لتوعية الشباب والأهل على مسألة الأمن على شبكة الإنترنت، او الانترنت الآمن، لكي يدركوا المخاطر التي تحدق بهم في معرض تصفحهم الشبكة (إباحية، تحرّش، مساس بالحياة الخاصّة...) ويكتسبوا سلوكاً وممارسات مسؤولة من أجل التخفيف قدر الإمكان من حالات العنف والاستغلال. تقضي الفكرة بتعيين سفير أو أكثر في كل مدرسة يتم تدريبه للرد على أسئلة الشباب وتثقيفهم. من المنوي أيضاً إطلاق حملة إعلانية، على أن ينفّذ المشروع برمّته ابتداءً من تشرين الأول 2012.

"داير من دار": قصّة نجاح لبنانية

يعكس تطبيق "داير من دار" Dermandar الذي يسمح بالتقاط صور بانورامية بواسطة الهاتف الخليوي، قدرة لبنان على الاضطلاع بدور ريادي في قطاع التكنولوجيا الرقمية. وهو قصّة نجاح لبنانية بامتياز. في كانون الثاني 2010، أطلق تطبيقَ "داير من دار" شابان لبنانيان هما إيلي غريغوار خوري والياس فاضل خوري. وبات يسجّل أكثر من 3 ملايين تنزيل على "آبل ستور". كما يأتي في صدارة التصنيف في كل البلدان التي يُباع فيها على رغم وجود 36 تطبيقاً مماثلاً منافساً. ويثير هذا النجاح المزيد من الإعجاب بفعل أنّ التطبيق بات يُستعمل لقاء رسم يعادل 1.99 دولار للتنزيل الواحد. يمتلك صندوق Berytech تطبيق "داير من دار" بنسبة 35% وتأوي الحاضنة التطبيق في مكاتبها.

07. المشاريع المستقبلية الكبرى

المناطق الرقميّة

صادق مجلس الوزراء في 25 نيسان 2012 على اقتراح وزارة الاتصالات القاضي بدعم وتسهيل عملية إنشاء وتطوير المناطق الرقميّة في مختلف الأراضي اللبنانية. المفهوم بسيط: يتعاون مطوّر عقاري مع حاضنة أو معجّل لإنشاء منطقة رقمية ويعرضان مشروعهما على الوزارة التي تتحقّق من استيفائهما معايير الأهلية. من ثم، تضطلع الوزارة بدور الميسّر. فتقدّم الدعم لتنمية المنطقة بحيث تؤمّن البنية التحتية المتطوّرة وتتدخّل لدى الإدارات الأخرى مثل "إيدال" والبلديات وباقي الوزارات.

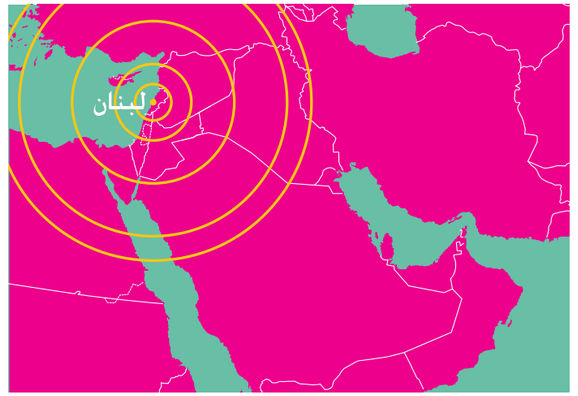

افتتح المشروع النموذجي Beirut Digital District (مدينة بيروت الرقمية) في 3 أيلول 2012 بمساحة أولية تمتدّ على 5 000 متر مربّع يُتوقّع أن تبلغ في مرحلة لاحقة 40 000 متر مربّع. تكمن الغاية من المشروع في مدّ الشركات الناشئة وكل الشركات التي ترغب في استعمال لبنان منصّة إقليمية لتصدير خدماتها في منطقة تجمع المهنيين الذين يوفّرون الخدمات المختلفة التي تحتاج إليها لتطوير منتجاتها. هذا ما يُعرف بـ"أثر المجموعة" cluster effect الذي يشكّل القيمة المضافة الأساسية للمناطق الرقمية حول العالم. يعزّز قرب المسافة المادية بين الشركات والأشخاص الذين يسهمون في سلسلة إنتاج منتج معيّن، الإنتاجية والابتكار.

العاملون في القطاع الخاصّ المدعوّون إلى الالتحاق بالمجموعة:

- الشركات الخاصّة
- الموظّفون المستقلّون
- المؤسسات التربوية
- صناديق رؤوس أموال المجازفة
- المعجّلون والحاضنات
- مراكز البحث والتطوير والمختبرات

أنشطة المجموعة:

- تطوير البرمجيات
- التطوير الإلكتروني
- تطوير خدمات الخليوي
- الألعاب
- بيع المعدات (hardware)
- بيع الخدمات المرتبطة بالاتصالات
- مراكز الاتصال
- مراكز البيانات ومراكز تشغيل الشبكة

ستنظّم المجموعة نشاطات يتعاون خلالها مطوّرو البرمجيات بشكل مكثّف حول مشاريع تتعلّق بالبرمجيات (hackathons)، وستأوي منصّات للابتكارات المشتركة، إضافةً إلى مراكز الامتياز.

مساحة مدينة بيروت الرقمية في نهاية سنة 2016: 40 000 متر مربّع

الرئيس نجيب ميقاتي والوزير نقولا صحناوي ومثّلو ZRE وBerytech، في افتتاح منطقة بيروت الرقمية.

THE WORLD BANK

مركز امتياز التطبيقات على الخليوي التابع للبنك الدولي

يتمتّع لبنان بميزات أساسية تسمح له بتطوير قطاع للتطبيقات على الخليوي وشبكة الإنترنت، ويحظى بسمعة دولية: يد عاملة شابة ومثقّفة، أعلى نسبة مهندسين مقارنةً مع عدد السكان في العالم، مكانة مميزة في قطاع الإعلام في العالم العربي، قدرات في مجال التصميم، الترفيه (موسيقى، أفلام)، انفتاح ثقافي ينمّي الإبداع، إضافةً إلى صحافة حرّة قوية.

لكن اليد العاملة المؤهّلة هذه تعاني ارتفاع معدلات البطالة وغياب الحرّية والنضوج في السوق. حدا هذا الأمر بوزارة الاتصالات إلى إطلاق مشروع بالتعاون مع البنك الدولي يرمي إلى تعزيز نظام البيئة التكنولوجية عبر إنشاء مركز امتياز للتطبيقات على الخليوي.

سيتم إنشاء هذا المركز على ثلاث مراحل

1- تنظيم مباريات موجّهة إلى أصحاب المشاريع المعنيّين بإنشاء تطبيقات على الخليوي (hackathons).

2- إطلاق منصة للابتكارات المشتركة بين الجامعات والشركات الخاصّة: سيتم اختبار هذه المشاريع حسب مقاربة "المختبر الحي" التي تشجّع طرح التطبيقات النموذجية في أسواق اختبارية.

3- استحداث مركز امتياز موصول بالشبكة يضمّ الخبراء الكبار في قطاع التطبيقات على الخليوي من لبنان والمنطقة. يُتوقّع إطلاق المشروع في الأشهر المقبلة وهو يتطلّب قروضاً بقيمة 4 ملايين دولار تقريباً ويستغرق تنفيذه ثلاث سنوات.

08. رؤية للقطاع

حدّدت وزارة الاتصالات الأهداف الآتية، بغية تطوير استراتيجية القطاع:

1- تطوير شبكات اتصالات ذات تكنولوجيا عالية
2- تأمين توصيل دولي وفير ومستمرّ
3- إرساء قواعد شفّافة وعادلة ترعى المنافسة
4- منع تشكيل الاحتكارات
5- جعل السوق اللبنانية أكثر جاذبيةً للشركات الإقليمية والدولية

نظراً إلى صغر حجم لبنان وإلى النفوذ المالي الذي تتمتّع به المجموعات الخاصّة والدول الطامعة في القطاع وضعف حكم القانون، يقضي الحل المقترح بتقسيم القطاع إلى طبقات خلافاً للبنية الراهنة الأحادية التي يتنافس فيها بشكل مصطنع عدد محدود من اللاعبين المندمجين عمودياً. وأظهرت التجربة أنّ التعويل على لاعبين مندمجين بدءاً من البنية التحتية ووصولاً إلى خدمات التجزئة، يصعّب إلى حدٍّ بعيد عملية ضبط الأسعار.

نتيجةً لذلك، ستبرز إلى الواجهة شركات خاصّة تتنافس بشكل محفّز على طبقات الخدمة والتجزئة، وشركات عامّة مفتوحة على مساهمة القطاع الخاص على المدى البعيد تتنافس على طبقة البيع بالجملة، وشركة عامّة قد يديرها القطاع الخاص تملك البنية التحتية، تناط صيانة وإدارة هذه الشركات على شكل خدمات تديرها شركات عالمية تقدّم هذه الخدمة لمعظم بلدان العالم.

هذا النموذج ليس اختراعاً لبنانياً، فهو مُعتمد راهناً في سنغافورة وأوستراليا. نظراً إلى الرهانات الكبيرة التي ينطوي عليها حسن التصميم، تسعى بلدان عدّة، مثل إنكلترا، إلى إصلاح أسواقها المحلية في هذا الاتجاه.

سيطلق هذا التصميم العنان للطاقة الخلّاقة الكامنة في القطاع الخاصّ من دون إجباره على جمع الرساميل الباهظة ليتمكّن من الاضطلاع بدور، تالياً، ستتمكّن الشركات الناشئة التي تأويها الحاضنات المحلية من الازدهار بصورة فعلية. يستطيع لبنان، بفعل انفتاحه الثقافي وإشعاعه في القارات الخمس، أن يتجاوز إسرائيل بفضل الاقتصاد الرقمي، وأن يصبح أوّل بلد مصدّر للخدمات في الشرق الأوسط. تكمن القيمة المضافة في الخدمات وليس في البنى التحتية حيث يتنازع بعض العمالقة العالميين الذين يمتلكون أموالاً فاحشة على البحث والتطوير.

لا تزال هذه الاستراتيجيا في طور الاقتراح. والمشاورات جارية مع الفاعلين المختلفين من القطاعين الخاصّ والعام ومع عدد من الكوادر اللبنانيين المغتربين الذين يحتلّون مناصب أساسية في المجموعات العالمية الكبرى والذين شكّلوا فريق العمل اللبناني الخاصّ بالاتصالات. ويبقى الحصول على موافقة مجلس الوزراء والبرلمان بالنسبة إلى بعض التدابير الأساسية، قبل أن تتحوّل هذه الاستراتيجيا خريطة طريق ملزمة للدولة اللبنانية.

هواية اللاسلكي

بعد فوز هاوٍ لاسلكي لبناني بمسابقة دولية في إسبانيا، نظّمت مجموعة أصدقاء من هواة اللاسلكي لقاءً في كفرذبيان – فاريا في 24 آذار 2012 تسنّى خلاله للوزير صحناوي اختبار اتصال أُجري من خلال محطّة في الموقع بين هاوٍ لاسلكي إسباني وهاوٍ لاسلكي كرواتي باستعمال علامة النداء OD5MOT. والجدير أنّ الاستعانة بهواية اللاسلكي تسمح بتأمين الاتصالات المحلية والدولية في حالات الطوارئ أو عند وقوع الكوارث الطبيعية.

جميع الحقوق محفوظة
حقوق الطبع والنشر 2012